



الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٢٧ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة الاقتصادية

تعزيز البيئة التنظيمية الاقتصادية للطيران المدني

بالمملكة العربية السعودية

(ورقة مقدمة من المملكة العربية السعودية)

الموجز التنفيذي	
تستعرض ورقة المعلومات هذه أبرز التغييرات والتحديثات التي تمت في سبيل تحسين وتطوير البيئة التنظيمية الاقتصادية للطيران المدني في المملكة العربية السعودية وما نتج عنها من تحفيز البيئة الاستثمارية وتسهيل الدخول لسوق النقل الجوي والخدمات المساندة له، وتوفير بيئة تنافسية تتيح فرصاً متكافئة للمشغلين الحاليين والمستثمرين المستقبليين ورفع جودة تقديم الخدمات وزيادة عمق السوق وتوليد الوظائف فيه	
الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي: "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع"
الآثار المالية:	
المراجع:	الهيئة العامة للطيران المدني (GACA) : الأنظمة واللوائح؛ السياسة الاقتصادية للطيران المدني؛ اللوائح الاقتصادية؛ إرشادات اللوائح الاقتصادية

¹ قدمت المملكة العربية السعودية النسخة باللغات: الإنجليزية والعربية.

١ - المقدمة

١-١ أصدرت الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية السياسة الاقتصادية لقطاع الطيران المدني في المملكة، ومجموعة من اللوائح الاقتصادية التي تنظم كلاً من المطارات، والمناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي، وخدمات النقل الجوي، وخدمات الملاحة الجوية، وتهدف تلك اللوائح إلى رفع مستوى الأداء التشغيلي في مطارات المملكة وتحسين أداء الناقلات الجوية الوطنية، وذلك ضمن جهود الهيئة في تحويل المملكة إلى وجهة عالمية لخدمات النقل والشحن وتوفير بنية تحتية محفزة للمنافسة وجاذبة للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تحقيق النمو وتمكين الابتكار بقطاع الطيران.

٢-١ ستساهم السياسة الاقتصادية ومجموعة اللوائح التي أصدرتها الهيئة في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للطيران، وتحفيز البيئة الاستثمارية بالمملكة من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الناتج الإجمالي المحلي، وتوفير فرص وظيفية مباشرة وغير مباشرة في قطاع الطيران، وضح استثمارات من القطاعين العام والخاص بحلول عام ٢٠٣٠، إضافة إلى توفير بيئة تنافسية تتيح فرصاً متكافئة للمشغلين الحاليين والمستثمرين المستقبليين في القطاع.

٢ - أدوات تعزيز البيئة التنظيمية الاقتصادية للطيران المدني في المملكة

١-٢ استحداث اللائحة الاقتصادية للمطارات والتي تهدف لتطوير الأسس المنظمة لعمل مشغليها في المملكة، مما يدعم تطويرها وتيسير إجراءات انضمام مستثمرين جدد لسوق الطيران في المملكة، وتمكين مشغلي المطارات من تنمية الحركة الجوية. كما تؤكد اللائحة على الالتزام بالضوابط التنظيمية، لتمكين مشغلي المطارات من تنويع إيراداتهم بمرونة عبر زيادة العوائد من الخدمات غير الملاحية، الذي بدوره سيحفز المطارات أيضاً على تنويع الخدمات والأنشطة التجارية داخلها، لتصبح مطارات ذات معايير عالمية وجاذبة للحركة الجوية.

٢-٢ تحديث اللائحة الاقتصادية لخدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي ووضع معايير وأسس تحكم آلية اختيار المطار لمقدمي الخدمات الأرضية لتوفير بيئة تنافسية عادلة. إضافة إلى تسهيل إصدار التراخيص الاقتصادية لمقدمي خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي لجذب الاستثمارات، وتمكين الشفافية في التعاملات من خلال تفعيل الاستشارات بين مختلف مقدمي الخدمات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لكل فئة من فئات مقدمي هذه الخدمات.

٣-٢ تحديث اللائحة الاقتصادية لخدمات النقل الجوي، والتي تهدف إلى تحفيز الحركة الجوية من خلال تيسير متطلبات إصدار التراخيص الاقتصادية للناقلات الجوية، وإلغاء المتطلبات الاقتصادية للرحلات غير التجارية. مما يساهم في تعزيز نطاق الربط الجوي للمملكة، إضافة إلى تبني اللائحة لضوابط جديدة خاصة بتوزيع حقوق الحركة الجوية بين الناقلات الوطنية على المسارات الدولية ذات السعة المحدودة لضمان تكافؤ الفرص، وإزالة بعض المتطلبات على الناقلات الأجنبية لتسهيل عملية ترخيصها وممارسة أعمالها بسهولة تامة.

٤-٢ استحداث اللائحة الاقتصادية لخدمات الملاحة الجوية والتي تهدف إلى تنظيم أجور خدمات الملاحة الجوية، وتمكين الكفاءة ودعم النمو السريع للقطاع، وضمان الشفافية والعدالة، وخلق بيئة تنافسية وأسعار عادلة للجميع ووضع معايير لتحديد الأجور وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير المعمول بها دولياً بما يحفز مستخدمي المجال الجوي للتشغيل في المملكة وزيادة السعة وتحسين الأداء، ووضع ضوابط ومعايير لجودة الخدمات وآلية مراقبتها.

٣- المبادئ التي أخذت بالاعتبار لتعزيز البيئة التنظيمية الاقتصادية للطيران المدني في المملكة

١-٣ تم العمل بمبدأ إشراك أصحاب المصلحة منذ القيام بتحديث وإصدار السياسات واللوائح الاقتصادية إيماناً بأن المستثمرين وشركات الطيران ومقدمي الخدمات والمطارات هم العصب الرئيسي لصناعة سوق طيران ناضج يلي طموحات مستقبل الطيران ويدعم الابتكار فيه، حيث تم إشراكهم وعقد عدد من ورش العمل معهم لتحليل الفجوات وإيجاد عناصر العمل لمعالجتها.

٢-٣ اتخذت الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة هذه الخطوة، مع الأخذ بالاعتبار عدم تأثير سوق النقل الجوي وذلك من خلال التدرج في تطبيق اللوائح الاقتصادية عبر ثلاثة مراحل تبدأ من الربع الرابع في عام ٢٠٢٣، وتنتهي في عام ٢٠٢٥، لضمان الوصول للنضج بأثر اللوائح في خطوات محكمة ودقيقة.

٣-٣ تم دعم جميع اللوائح الاقتصادية بعدد من الأدلة الاسترشادية والنماذج التشغيلية والمبادئ التوجيهية لتسهيل فهم وتطبيق هذه اللوائح والسياسات وفق أعلى موثوقية. ومنها على سبيل المثال تم إصدار ("دليل تحديد أجور المطارات لمشغلي المطارات" و"دليل المستثمر في قطاع الطيران المدني").

— انتهى —